

## خطاب مشترك للرئيس أوباما حول "قمة مكافحة التطرف العنيف" من منظمة حقوق الإنسان أولاً ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

السيد باراك أوباما،

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،

تحية طيبة وبعد،

نود أولاً أن نُثني على مبادرتكم الرائدة لعقد مؤتمر قمة في البيت الأبيض خلال الأسبوع المقبل حول مكافحة التطرف العنيف، ونرحب بجهودكم الرامية إلى إشراك ممثلين عن المجتمع المدني من ذوي الخبرة في التعامل مع هذه القضايا في هذه القمة. ونشير في هذا الصدد إلى أن منظميتنا الاثنتين -الأولى ومقرها في الولايات المتحدة والثانية في القاهرة وجنيف وتونس- تتمتعان بأكثر من خمسين عامًا من الخبرة المتراكمة في التعامل مع العلاقة بين الأمن والحقوق. نحن نكتب إليكم لحثكم على الاستفادة من القمة للتأكيد على مركزية احترام حقوق الإنسان في مجابهة التطرف العنيف. ونحن نعي تمامًا أن المتطرفين الذين يلجئون لأعمال العنف ينتهكون حقوق الإنسان ويسعون إلى تدميرها. كما نعلم أيضًا أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكها الحكومات تُعد بمثابة وقود لعدم الاستقرار؛ كونها تخلق مناخًا يزدهر فيه التطرف العنيف. وليس من قبيل المصادفة أن الموجة الحالية من التطرف العنيف وجدت موطنًا قدم ومرتعًا في منطقة قد عانت لعقود طويلة تحت وطأة واحد من أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم. ويتغذى المتطرفون الذين يمارسون أعمال العنف والحكومات القمعية الاستبدادية من بعضهما البعض وهي عملية حصيلتها دائرة جهنمية من الموت والدمار يعضدها كلا الطرفين. ونحن نحثكم على اغتنام فرصة انعقاد القمة لوضع استراتيجيات على المدى القريب والبعيد لكسر تلك الدائرة.

ندرك أنكم على دراية بهذا التفاعل المتبادل بين الطرفين. فقد أقررتم في خطابكم أمام مبادرة مؤسسة كلينتون العالمية في نيويورك في شهر سبتمبر الماضي بأنه: "عندما تُقمع تلك الحقوق، فإنها تشعل نيران المظالم والشعور بالحيف مما قد يسفر بمرور الوقت عن إزكاء عدم الاستقرار أو التطرف". ومع ذلك، فإنكم غالبًا ما أعطيتهم انطباعًا، من خلال تعليقاتكم العامة التي صرحتم بها في الآونة الأخيرة، بأن تعزيز حقوق الإنسان عقبة كؤود في مكافحة الإرهاب ودعم الأمن. فعلى سبيل المثال، ذكرتم في ٢٧ يناير وأنتم في طريقكم إلى المملكة العربية السعودية للقاء الملك

الجديد سلمان بن عبد العزيز: "ينبغي لنا في بعض الأحيان أن نوازن بين حاجتنا للتحدث معهم عن قضايا حقوق الإنسان، وشواغلنا الآنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، أو التعامل مع الاستقرار في المنطقة". كما وُعد خطابكم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٤ انطباعًا مفاده أن الولايات المتحدة يمكنها حماية مصالحها الأساسية في الشرق الأوسط وتعزيز الاستقرار والأمن دون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن دعم الأمن وتعزيز حقوق الإنسان لا يرتبطان ارتباطًا وثيقًا. وذكرت مستشارة الأمن القومي السيدة سوزان رايس نقطة مشابهة عند استعراضها الاستراتيجية الأميركية الجديدة للأمن القومي في واشنطن الأسبوع الماضي، حيث نَحَت حقوق الإنسان جانبًا باعتبارها هدفًا "بعيد الأمد" بدلًا من الاعتراف بأنها أولوية ملحة.

إن استخدام هذه اللغة يبعث برسالة ذات عواقب وخيمة – لاسيما إلى الحكومات التي تتعاون معها الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب – وهي أن تعزيز الاحترام الواجب لحقوق الإنسان لا يشكل أولوية بالنسبة للولايات المتحدة. ويؤدي هذا الانطباع إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تنتقص من أهمية حقوق الإنسان، الأمر الذي ينتقص من النضال العالمي الحيوي ضد التطرف العنيف والإرهاب.

يستمد قسم كبير من الأيديولوجية التي تشعل فتيل التطرف الإسلامي العنيف، جذوره من الممارسات الخطيرة والأيديولوجيات التي تعتنقها حكومات تسعى الولايات المتحدة لاتخاذها حلفاء لها في مكافحة هذا التطرف نفسه. إن الحكومات التي تقاوم الدعوة إلى حكم أكثر تجسيدا وتمثيلاً لشعوبها، وتفرض قيودًا على الحقوق والحريات الأساسية، وتضرب عرض الحائط بسيادة القانون، وتفشل في توفير فرص عادلة لشعوبها، تساعد من خلال تلك الممارسات، ليس على مجرد سكب الزيت على وقود المظالم التي يتغذى عليها التطرف العنيف والإرهاب فحسب؛ بل وتخلق أيضًا بيئة مواتية لتجنيد المجتمعات المهمشة والمحرومة من حقوقها في صفوف المتطرفين، الذين يمارسون العنف. ويغلق القمع المنهجي للحق في التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات الذي يمارسه حلفاء الولايات المتحدة مثل مصر، الساحة السياسية العامة، ويوهن قوى النقد المعتدل السلمي العلماني والديني، التي لا غنى عنها لممارسة حكم منفتح يستجيب لمطالب كافة الفئات الشعبية. ويضفي هذا الوضع بالتالي قوة على العناصر الأكثر تطرفًا التي تستخدم عنف الدولة وممارساتها القمعية مبررًا لأفعالها العنيفة.

تحتاج الاستراتيجيات الفعالة لمواجهة التطرف العنيف دعمًا ومشاركة من المجتمع. بيد أن الانتهاكات التي تقترفها الدولة، سواء في صورة التعامل الوحشي للشرطة أو الاعتقالات الجماعية أو الاحتجاز التعسفي أو المعاملة التمييزية، تعزز الشعور بانعدام الثقة بين المجتمعات المستضعفة والسلطات. ويتعرض التطرف العنيف على هذه الأنماط من المظالم.

إن الحكومات التي تحض على الكراهية وتشجع على التفسيرات المتطرفة للدين – من خلال مؤسساتها الدينية الرسمية ووسائل الإعلام التي ترعاها الدولة والمناهج التعليمية – ليست جزءًا من الحل لمواجهة التطرف العنيف، بل هي جزء من المشكلة. ويجب على أي استراتيجية فعالة لمكافحة التطرف العنيف أن تكشف النقاب عن تلك الممارسات وتدينها. ونحن نحثكم على التحدث علنًا والتنديد بوضوح بالدعم المالي المتدفق الذي تمنحه الحكومات

الملكية الثرية في الخليج لمنظري التطرف وللحركات المتطرفة، وبالتحريض على التطرف الذي يمارسه الزعماء الدينيون من داخل بلدان الخليج.

كما يجب عليكم بالمثل أن تدينوا تحويل الاحتجاجات السياسية إلى صراعات طائفية، سواء كان هذا التكتيك مستخدمًا من قبل نظام بشار الأسد في سوريا أو الحكومات الملكية الاستبدادية مثل البحرين. وندعوكم أولاً وقبل كل شيء إلى توضيح موقف الولايات المتحدة المناهض للحرمان من الحقوق الأساسية وحرية التعبير والتجمع والدين على يد حكومات حلفائها في المنطقة مثل مصر والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة، وعلى الولايات المتحدة الإقرار أيضًا بأن تلك الانتهاكات هي جزء من الوقود الذي يزكي نار التطرف العنيف في جميع أنحاء العالم. وإن التعصب الشديد الذي يبديه بعض الحلفاء مثل المملكة العربية السعودية – حيث يُجلد علنًا كل من يدعو إلى حوار ديني سلمي – يشجّع المتطرفين على قتل الكتاب الساخرين ورسامي الكاريكاتير، من أمثال من لقوا حتفهم في باريس.

مما يدعو للأسف أن حلفاء الولايات المتحدة في الحرب ضد دولة الإسلام في العراق والشام (داعش) يؤججون الصراع الطائفي بين المسلمين السنة والشيعة لتحقيق أغراضهم السياسية الضيقة. وحيث أن تأجيج الطائفية المناهضة للشيعة يضيء شرعية على أيديولوجية داعش، فإنه بالتالي يمنح مصداقية للخطاب القائل بأن تنظيم داعش يدافع عن المسلمين السنة ضد استثناء النفوذ الإيراني، والقوة المتزايدة للجماعات الشيعية في المنطقة العربية.

إذا كان يُنظر إلى التعاون الدولي في مكافحة التطرف العنيف باعتباره فقط – أو حتى في المقام الأول – مسألة تعاون ميداني بين الجهود العسكرية والأمنية، فسوف يبوء حتمًا بالفشل. حيث ينبغي أن يأتي تعزيز حقوق الإنسان والمساءلة وسيادة القانون في صميم أية استراتيجية مستديمة وفعالة. ويجب أن يثبت من يرغبون في أن يكونوا حلفاء فعالين في هذا الصراع الحيوي، من خلال الكلمات والأفعال على حد سواء أنهم يعون ذلك. وسوف تكون القمة التي يستضيفها البيت الأبيض والفعاليات الإقليمية التي ستبعتها فرصةً ممتازة ل طرح هذا التحدي مباشرة أمام الحكومات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

• إليسا ماسيمو

رئيسة منظمة حقوق الإنسان أولاً ومديرتها التنفيذية

• بيبي الدين حسن

مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان